

Distr.: General
14 July 2022
Arabic
Original: English



تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 19 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه 2022

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور تقريره السابق المؤرخ 11 آذار/مارس 2022 (S/2022/214)، عن أمور منها أحكام القرار 2591 (2021). ولم ينفذ الطرفان بعد كامل التزاماتهما بموجب القرار 1701 (2006). ولم يُحرز أي تقدم نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل.

ثانيا - تنفيذ القرار 1701 (2006)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

2 - استمرت التوترات المتصاعدة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي 25 نيسان/أبريل، اكتشف رادار القوة المؤقتة صاروخا أطلق من منطقة شمال شرق القليلة (القطاع الغربي) وسقط جنوب شرق قرية شلومي الإسرائيلية. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق ما يقرب من 50 قذيفة مدفعية من عيار 155 ملم، سقطت في وادي الهامول والمناطق الواقعة شمال علما الشعب (القطاع الغربي). وظلت القوة المؤقتة على اتصال مستمر مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي طوال الفترة التي وقعت فيها الأحداث، لتوضيح الوضع، وتيسير استجابة عملياتية منسقة، ومنع أي زيادة في التصعيد. وزارت القوة المؤقتة موقع إطلاق الصاروخ في وقت لاحق من صباح ذلك اليوم مع الجيش اللبناني. ورصدت القوة المؤقتة ثلاثة مدارج مرتجلة لإطلاق الصواريخ، اثنان منها لا يزالان في مكانهما. ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن إطلاق الصاروخ. ولم تتمكن القوة المؤقتة بعد من الوصول إلى مناطق الارتطام، وبدأت تحقيقا في الحادث.



- 3 - وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي، مؤرختين 3 أيار/مايو (S/2022/373)، أعرب الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة عن "قلقته البالغ" إزاء إطلاق الصاروخ، قائلاً: "إن هذا الهجوم يؤدي إلى تفاقم الحالة المتوترة أصلاً على الأرض ويحمل في طياته إمكانية تصعيد خطير، مما يهدد المنطقة بأسرها".
- 4 - وفي حوادث منفصلة، رصدت القوة المؤقتة قذائف إضاءة أطلقتها جيش الدفاع الإسرائيلي رداً على ما زعم أنه أنشطة مشبوهة. وفي أربع مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سقطت قذائف الإنارة شمال الخط الأزرق، بالقرب من شبعاء والعجر وبلدتي الحولة والعباسية (القطاع الشرقي كله).
- 5 - واستمرت أيضاً حالات توجيه الأسلحة عبر الخط الأزرق، مما تطلب من القوة المؤقتة في لبنان التدخل بين الطرفين بالقرب من الحولة في 10 أيار/مايو، ومرتين في ميس الجبل (القطاع الشرقي) في 4 حزيران/يونيه. ورصدت القوة المؤقتة جيش الدفاع الإسرائيلي هو يطلق النار في الهواء في سبع مناسبات، بالقرب من الحولة وميس الجبل والمجيدية، بعد اقتراب أفراد في ثياب مدنية من الخط الأزرق. ورصدت القوة المؤقتة أيضاً عدة حوادث رشق بالحجارة على السياج التقني الإسرائيلي، وخاصة بالقرب من الحولة.
- 6 - ويشكل احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي لشمال العجر والمنطقة المتاخمة لها انتهاكاً مستمراً للقرار 1701 (2006). وبينما رحبت حكومة لبنان بمقترح القوة المؤقتة المقدم في عام 2011 لتيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، فإن حكومة إسرائيل لم تردّ بعد على المقترح. وفي رسائل متطابقة موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن وإلي، مؤرخة 20 نيسان/أبريل (A/76/817-S/2022/348) و 12 أيار/مايو (A/76/831-S/2022/395) و 23 أيار/مايو (A/76/843-S/2022/420)، أشارت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة إلى عدد من حالات أعمال البناء التي قامت بها إسرائيل في قرية العجر أو بالقرب منها بوصفها "أعمالاً استقرائية" و "انتهاكات لسيادة لبنان ولقرار مجلس الأمن 1701 (2006)". وعلى الرغم من أن القوة المؤقتة تدعو جيش الدفاع الإسرائيلي إلى التوقف، فقد استمرت الأعمال.
- 7 - وفي 22 نيسان/أبريل، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان باعتزامه استئناف بناء الجدار الخراساني على شكل حرف T، الذي بدأ في عام 2018 (انظر S/2019/574، الفقرة 5)، من شلومي إلى هانيتا ومن زاريت إلى بيرانيت، جنوب الخط الأزرق. وبدأ العمل جنوب غرب علما الشعب في 26 نيسان/أبريل، بتشييد 776 متراً من الجدار على شكل حرف T حتى الآن. وفي أعقاب تدخلات من مقر الأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التزم جيش الدفاع الإسرائيلي بعدم البناء في "المناطق المحمية" اللبنانية شمال شلومي وشرق علما الشعب وحنيتا.
- 8 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي خرق المجال الجوي اللبناني في انتهاك للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية. ففي الفترة من 19 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه، سجلت القوة المؤقتة 281 انتهاكاً للمجال الجوي، بلغ مجموع ساعات التحليق في الأجواء اللبنانية خلالها 390 ساعة و 16 دقيقة. واستُعملت مركبات جوية غير مأهولة في نحو 91,4 في المائة من تلك الانتهاكات. وانطوت حالات خرق المجال الجوي الأخرى على استعمال طائرات مقاتلة أو طائرات لم يتسن تحديد نوعها. وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإلي، مؤرختين 15 آذار/مارس (S/2022/229)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل أن "طائرات مُسيّرة أطلقت مؤخراً من داخل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جنوب لبنان، واخترقت المجال الجوي الإسرائيلي" وأن إسرائيل "تُحمّل حكومة لبنان المسؤولية عن هذه

الأعمال“. وفي 17 أيار/مايو، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي ما يلي: ”أن مُسيرة تابعة لحزب الله عبرت من لبنان إلى المجال الجوي الإسرائيلي خلال الليل. وأسقط جنودنا الطائرة المسيرة بعد مراقبتها طوال رحلتها“. وتقوم القوة المؤقتة بمتابعة هذه المسألة مع جيش الدفاع الإسرائيلي للحصول على مزيد من المعلومات. وفي أعقاب ورود تقارير تفيد بتحطم طائرة مسيرة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان، عثرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني على حطام الطائرة المسيرة في رميش (القطاع الغربي) في 26 أيار/مايو. وفتحت القوة المؤقتة تحقيقاً في الحادث.

9 - وفي الفترة من 19 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه، رصدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوع 403 انتهاكات برية ارتكبتها مدنيون لبنانيون يعبرون جنوب الخط الأزرق. وشملت هذه الانتهاكات 297 انتهاكا ارتكبتها رعاة ومزارعون، معظمها في منطقة مزارع شبعاء، و 5 انتهاكات ارتكبتها أفراد وصلوا إلى بئر شعيب بالقرب من بليدا، و 103 انتهاكات ارتكبتها آخرون. وفي 30 آذار/مارس، رصدت القوة المؤقتة عبور جنديين من جنود الجيش اللبناني إلى جنوب الخط الأزرق بالقرب من ميس الجبل أثناء التقاطهم صورا فوتوغرافية. وفي 7 نيسان/أبريل، عبرت مركبة تابعة لمتعاقد مع جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق فيما يتصل بأعمال للصيانة بالقرب من كفر كيلا (القطاع الشرقي). وفي 28 نيسان/أبريل و 2 حزيران/يونيه، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على رعاة لبنانيين عبروا الخط الأزرق بالقرب من شبعاء. وفي كلتا المناسبتين، أعيد الرعاة إلى لبنان في اليوم التالي.

10 - ومن أجل المساعدة على الحفاظ على خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من الأفراد المسلحين غير المأذون لهم ومن الأعتدة والأسلحة غير المأذون بها، احتفظت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في تنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، بنقاط تفتيش دائمة عددها 16 نقطة، وبنقاط تفتيش مؤقتة بلغ متوسط عددها 119 نقطة كل شهر، وأجرت 283 عملية لمكافحة إطلاق الصواريخ. وفي أيار/مايو، زادت القوة المؤقتة من عملياتها لمكافحة إطلاق الصواريخ في مناطق في القطاع الشرقي والقطاع الغربي. وفي 2 آذار/مارس، شاهدت دورية هليكوبتر تابعة للقوة المؤقتة ميدانا للرماية بالقرب من زبقين (القطاع الغربي)، كان فيه أفراد بملابس قتالية يحملون أسلحة هجومية. وحددت القوة المؤقتة في وقت لاحق ثلاثة ميادين مماثلة للرماية من الجو في مواقع نائية بالقرب من القنطرة ودير عامص وفرون (كلها في القطاع الغربي). وشاهدت طائرات هليكوبتر تابعة للقوة المؤقتة تدريبات على إطلاق النار بالأسلحة الصغيرة في ميدان الرماية في زبقين في 12 أيار/مايو، وفي زبقين ودير عامص في 2 حزيران/يونيه. وفي 6 حزيران/يونيه، شاهدت القوة المؤقتة 25 فردا يرتدون ملابس قتالية ويحملون أسلحة هجومية يشاركون في مناورة في القنطرة. وفي منتصف آذار/مارس، وافق الجيش اللبناني على طلب القوة المؤقتة تسهيل الزيارات المشتركة إلى المواقع؛ ولا يزال يتعين تأكيد مواعيد هذه الزيارات.

11 - وبالإضافة إلى ما سبق، رصدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات في 85 حالة. وتعلقت جميع هذه الحالات بأسلحة للصيد، فيما عدا الحوادث الخمس الواردة في ما يلي. ففي 11 نيسان/أبريل، شاهدت دورية تابعة لفريق المراقبين في لبنان شخصا في ثياب مدنية بحوزته بندقية آلية في الطيبة (القطاع الشرقي). وفي 22 نيسان/أبريل، رصدت القوة المؤقتة شخصا في ثياب مدنية يحمل مسدسا في السلطانية (القطاع الغربي). وفي 25 نيسان/أبريل، شاهدت القوة المؤقتة شخصين في البارورية (القطاع الغربي)، وبحوزتهما مسدسان وبندقية. وفي 31 أيار/مايو، شاهدت القوة المؤقتة في شما

(القطاع الغربي) شخصا في ثياب مدنية يحمل سلاحا هجوميا. وفي 16 حزيران/يونيه، شاهدت القوة المؤقتة خمسة أفراد ومعهم بندقيتين بالقرب من عجر. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بكل حادث.

12 - وعملا بالقرار 2591 (2021)، حافظت القوة المؤقتة على كثافة عالية في عملياتها وعلى وجودها الواضح. وبلغ متوسط الأنشطة العملية التي نفذتها كل شهر 13 991، منها 6 135 دورية على متن مركبات أو جوا أو دوريات مشاة راجلة. واستمرت دوريات الاستطلاع الجوي فوق المناطق التي يصعب وصول الدوريات الأرضية إليها، ومنها الممتلكات الخاصة، والأراضي الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو الأغنام المضادة للأفراد، والوديان. وواصلت القوة المؤقتة زيادة جولات التواصل مع المجتمعات المحلية، عقب استئنافها في كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر S/2022/214، الفقرة 11).

13 - ورغم الطلبات المتكررة إلى السلطات اللبنانية، فلم تتح بعد للقوة المؤقتة إمكانية الوصول بشكل كامل إلى عدة مواقع تثير الاهتمام، بما في ذلك بعض مواقع جمعية 'أخضر بلا حدود'، وميادين الرماية المذكورة آنفا. ومنذ 30 نيسان/أبريل، رصدت القوة المؤقتة في لبنان تركيب حاويات وهيكل أساسية سابقة التصنيع في 11 موقعا شمال الخط الأزرق، ذات مواقع مراقبة مميزة للخط الأزرق، بالقرب من يارون، وحولا، وعيتا الشعب، وبليدا، ورميش. وفي أحد المواقع، أعادت سلسلة معدنية ممدودة عبر الطريق المؤدي إلى إحدى الحاويات وصول القوة المؤقتة إلى الخط الأزرق. وفي عدة حالات، تم تحذير حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة من دخول المناطق. وأكدت السلطات المحلية أن بعض الحاويات موجودة على أراض خاصة وأن بعضها يخص جمعية 'أخضر بلا حدود'. وإبداء للقلق إزاء هذا الاتجاه، طلبت القوة المؤقتة إلى الجيش اللبناني تيسير الوصول دون عوائق إلى الخط الأزرق. وأكد الجيش اللبناني أنه أثار هذه المسألة مع البلديات وحصل على تأكيدات بأنه سيتم تيسير الوصول إلى الخط الأزرق.

14 - ورغم احترام حرية تنقل القوة المؤقتة في معظم الحالات، فإن البعثة لا تزال تواجه قيودا (انظر المرفق الأول). وبالإشارة إلى الرسالتين المتطابقتين الموجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإلي المؤرختين 15 آذار/مارس (S/2022/229)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل في رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإلي مؤرختين 4 نيسان/أبريل 2022 (S/2022/285) أن "القيود التي تُفرض على قدرة القوة المؤقتة على الوصول إلى كامل أرجاء منطقة عملياتها ... بالاقتران مع الاعتداءات البدنية المتكررة على جنود القوة المؤقتة، تمنع القوة من الاضطلاع بولايتها" و "تتيح المجال لإيران للقيام عن طريق وكيلها، حزب الله، بمواصلة تعزيزاتها العسكرية دون عائق في جنوب لبنان". وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإلي، مؤرختين 31 أيار/مايو 2022 (S/2022/445)، "أعرب الممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة عن رفضه رفضا قاطعا ... للافتراءات التي وردت بحق إيران ... في الوثيقتين S/2022/285 و S/2022/373".

15 - وواصلت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة دعم عمليات الاعتراض البحري، وبلغ عدد السفن التي استوقفتها 2 372 سفينة. وقام الجيش اللبناني بتفتيش 368 سفينة من أصل 372 سفينة أحالتها إليه القوة المؤقتة لتفتيشها، وسمح لها بمواصلة سيرها.

16 - وعملت القوة البحرية بصفة مؤقتة بأربع سفن اعتبارا من آذار/مارس، عقب تأخير في استبدال سفينة، مما خلق تحديات في الحفاظ على وجود ثابت لثلاث سفن في البحر وتغطية جميع الممرات البحرية الثلاثة. ومن المقرر أن يتم إحلال السفينة الخامسة في 28 حزيران/يونيه، مما يعيد القوة البحرية إلى خمس سفن.

17 - وفي 6 حزيران/يونيه، حذرت البحرية الإسرائيلية سفينة تابعة للقوة البحرية، تقوم بدوريات في منطقة العمليات البحرية للقوة المؤقتة بالقرب من حقل كاريش البحري للغاز الطبيعي، من الاقتراب من المنطقة. وقامت ست طائرات مقاتلة إسرائيلية بمناورة بالقرب من سفينة القوة المؤقتة، مما أدى إلى حدوث دوي نتيجة اختراق حاجز الصوت، وإطلاق عدة قنابل مضیئة. وفي 7 حزيران/يونيه، حلفت ست طائرات مقاتلة إسرائيلية فوق السفينة نفسها. واكتشفت سفينة القوة المؤقتة أيضا التوقيع الإلكتروني لرادار للتحكم في إطلاق النار موجه صوبها. واحتجت القوة المؤقتة على هذه الحوادث لدى جيش الدفاع الإسرائيلي.

18 - وواصلت القوة المؤقتة والبحرية اللبنانية اتخاذ خطوات تهديدية لنقل جزء من مسؤوليات القوة البحرية إليها، من خلال أمور منها إجراء 285 دورة وعملية تدريبية تغطي المعايير التشغيلية المشتركة الخاصة بأنشطة القيادة والرصد واستيقاف السفن.

19 - وواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة تعاونهما في إطار عملية الحوار الاستراتيجي. وأفتتح مقر قيادة الكتيبة النموذجية في صربين (القطاع الغربي) في 13 حزيران/يونيه. ومن المقرر أن يجري النشر الأولي لسرية في الكتيبة النموذجية من القوات الموجودة خارج منطقة عمليات القوة المؤقتة، وأن يجري الاضطلاع بتدريبات مشتركة وعمليات منسقة مع القوة المؤقتة.

20 - وعملا بالفقرة 11 من القرار 2591 (2021)، وفرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى الجيش اللبناني مواد غير فتاكة ودعمًا لوجستيًا مؤقتًا في إطار الأنشطة المشتركة بين الجيش اللبناني والقوة المؤقتة. ووفقًا لمذكرة التفاهم الموقعة بين القوة المؤقتة والسلطات اللبنانية (انظر S/2022/214، الفقرة 17)، قدمت القوة المؤقتة 210 000 لتر من وقود الديزل، ومواد غذائية لإعداد 162 000 وجبة طعام، وأدوية ومعدات طبية بحلول نهاية شباط/فبراير 2022. واستُمدت المؤن بقدر كبير من الإمدادات والعقود القائمة للقوة المؤقتة.

21 - ومع تقديم الجزء الأكبر من الدعم في شباط/فبراير، تجلّى بوضوح الأثر الكامل للمساعدة المقدمة من القوة المؤقتة منذ آذار/مارس 2022 فصاعدًا. وازدادت الدوريات الراكبة المشتركة من 210 في كانون الثاني/يناير إلى 263 في آذار/مارس، وإلى 282 في نيسان/أبريل و 277 في أيار/مايو. وفي نيسان/أبريل، ارتفعت العمليات التي أجريت في تنسيق وثيق مع الجيش اللبناني إلى 18,3 في المائة، بالمقارنة مع متوسط قدره 15,3 في المائة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وترد تفاصيل أخرى في المرفق الثاني.

22 - وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلي رئيسة مجلس الأمن والتي، مؤرختين 15 آذار/مارس (S/2022/235)، أحالت الممثلة الدائمة للبنان طلبًا من حكومة لبنان لمواصلة تقديم المساعدة المادية إلى الجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة المؤقتة في لبنان لمدة سنة إضافية. وشددت الرسالتان على أهمية هذا الدعم العملي في تعزيز قدرة الجيش اللبناني في إطار الأنشطة المشتركة مع القوة المؤقتة.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

23 - عقدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اجتماعًا ثلاثيًا في 19 أيار/مايو أكد خلاله الطرفان من جديد التزامهما بالاستمرار على طول الخط الأزرق. وشملت المسائل التي جرت مناقشتها، الحوادث على طول الخط الأزرق، وانتهاكات المجال الجوي، والخروقات الخطيرة لوقف الأعمال العدائية.

24 - وواصلت القوة المؤقتة أنشطتها اليومية للاتصال والتنسيق على طول الخط الأزرق. وفي 13 آذار/مارس، وتمشيا مع الترتيبات السابقة، يسرت القوة المؤقتة وصول عمال مدنيين إسرائيليين إلى

- الشمال من الخط الأزرق بالقرب من حجر لصيانة مضخات للمياه. وفي أيار/مايو، يسرت القوة المؤقتة تنظيف نهر الورداني على يد أصحاب المنتجات اللبنانيين.
- 25 - ورغم موافقة إسرائيل على المقترح الذي قدمته القوة المؤقتة في عام 2008 لإنشاء مكتب اتصال للقوة المؤقتة في تل أبيب، فلا يزال إنشاء هذا المكتب مسألة معلقة.
- 26 - وواصلت القوة المؤقتة، من خلال المشاريع السريعة الأثر والتبرعات ومبادرات التوعية، مساعدة السلطات المحلية، بسبل منها دورات بناء القدرات لقوى الأمن الداخلي وتحديث سيارة إسعاف تابعة لمركز الدفاع المدني في شبعا. ومن خلال 26 مشروعاً سريع الأثر، دعمت القوة المؤقتة تقديم خدمات أساسية، منها المياه والصرف الصحي، والطاقة، والرعاية الصحية، ودعمت إنتاج الأغذية بواسطة المزارعين المحليين. وخصّصت نسبة أكثر من 19 في المائة من ميزانية القوة المؤقتة المخصصة للمشاريع السريعة الأثر من أجل تمويل مشاريع تعود بالنفع المباشر على النساء والفتيات. ومن خلال مبادرات التعاون المدني - العسكري، دعمت البعثة إنتاج الطاقة البديلة في البلديات، وتبرعت بحواسيب ومعدات ولوازم طبية للعيادات والمدارس والرابطات النسائية المحلية.
- 27 - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دعم تنفيذ القرار 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، من خلال أمور منها تدريب 6 810 من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة المؤقتة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأنشئت شبكة ثالثة للوسيطات في منطقة عمليات القوة المؤقتة في آذار/مارس.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

- 28 - لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. وما زال حزب الله يعترف علناً بأنه لديه قدرات عسكرية. وما زال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة، في انتهاك للقرار 1701 (2006)، يعوق قدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وسلطتها على أراضيها.
- 29 - وفي 29 نيسان/أبريل، صرح الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، بأن: "تشكيلاتنا للمقاومة تشتغل مناورات صامتة على كل السيناريوهات، وعلى كل الفرضيات، وعلى كل الأسلحة المتوفرة لدينا".
- 30 - وفي 9 أيار/مايو، قال السيد نصر الله: "نحن مستعدون لمناقشة الاستراتيجية الدفاعية الوطنية"، في إشارة إلى بيان الرئيس ميشال عون الصادر في 27 كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر S/2021/214، الفقرة 24). وفي 20 أيار/مايو، صرح سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية، بأن "المسائل الأمنية والعسكرية يجب أن تكون مسؤولية الجيش اللبناني وحده" و "ينبغي ألا يتاح لأحد [...] نقل قذائف من مكان إلى آخر دون إذن وعلم الجيش". وفي 25 أيار/مايو، صرح السيد نصر الله قائلاً: "بالأول، حلوا مسألة الليرة والدولار والراتب ... ليبقي [هناك] جيش وتبقى [هناك] دولة، وبعد ذلك نناقش إذا [كنا سـ] نسلم سلاح للدولة أو إذا [كنا سـ] نسلم سلاح للجيش".
- 31 - ونفذ الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي ثلاث عمليات اعتقال متصلة بالإرهاب، منها اعتقال أشخاص يُشتبه في انتسابهم إلى تنظيم داعش وتنظيم جبهة فتح الشام. وفي 23 شباط/فبراير، أعلنت قوى الأمن الداخلي أنها أحبطت خطة لتنظيم داعش تستهدف مواقع دينية شيعية في بيروت. وفي 6 نيسان/أبريل، اعتقل الجيش اللبناني، في صيدا بجنوب لبنان، مواطناً فلسطينياً بتهمة تهريب أسلحة وذخائر إلى منظمة

يشتبه في أنها إرهابية في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين. وفي 27 نيسان/أبريل، قتل الجيش اللبناني إرهابيا مشتبهًا به في وادي خالد بعمار في شمال لبنان.

32 - وفي شرق لبنان وشماله، تصاعدت حدة العديد من المنازعات الشخصية وتحولت إلى حوادث لإطلاق النار، مما أسفر عن مقتل 45 شخصا (من بينهم طفل وست نساء) وإصابة 152 شخصا بجراح.

33 - وفي 3 نيسان/أبريل، قُتل أحد أفراد قوة الأمن الوطني التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، بالقرب من صيدا في جنوب لبنان، إثر نزاع شخصي. وتم تسليم عدة مشتبه بهم إلى السلطات اللبنانية. وفي 20 نيسان/أبريل، أعلنت حركة فتح وحماس عن مصالحة في أعقاب الحوادث التي وقعت في مخيم برج الشمالي للاجئين الفلسطينيين في كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر S/2022/214، الفقرة 28). ولم يبلغ عن إحراز أي تقدم في التحقيق في هذه الحوادث.

34 - ولم يُحرز أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

35 - استمرت ادعاءات بنقل أسلحة إلى جهات مسلحة غير تابعة للدولة، وظلت الادعاءات تمثل مسألة مثيرة لقلق شديد. وإذا ثبت حدوث عمليات النقل المذكورة، فإنها تشكل انتهاكا للقرار 1701 (2006) (انظر المرفق الثالث). ورغم أن الأمم المتحدة تأخذ ادعاءات نقل الأسلحة مأخذ الجد، فإنها ليست في وضع يتيح لها التحقق منها بشكل مستقل.

36 - واستمر ورود تقارير تفيد بمشاركة حزب الله عسكريا في الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.

37 - واعتقل الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي 57 شخصا في 30 عملية لمكافحة تهريب المخدرات والوقود والأسلحة وغيرها من السلع. وفي البقاع، صادر الجيش اللبناني 200 000 حبة من حبات الكبتاغون، ومعدات لتصنيع المخدرات، وذخيرة. وفي العمليات التي جرت يومي 3 و 5 حزيران/يونيه في البقاع، قُتل أحد أفراد الجيش اللبناني وأصيب سبعة آخرون بجراح، وتم تفكيك منشأة لتصنيع المخدرات، وألقي القبض على عدد من المواطنين السوريين واللبنانيين. وفي 6 نيسان/أبريل، اعترضت قوى الأمن الداخلي 975 كيلوغراما من المخدرات في مرفأ بيروت. وفي 31 آذار/مارس، لقي مدني واحد حتفه في تاليا بالبقاع، وأصيب ثلاثة مدنيين وجندي واحد بجراح، عقب تبادل لإطلاق النار بين الجيش اللبناني وأشخاص مطلوبين. وألقي القبض على ثلاثة أشخاص. وفي 27 نيسان/أبريل، أُلقت قوى الأمن الداخلي القبض على شخصين بتهم تتعلق بالتهريب والمخدرات، توفي أحدهما متأثرا بجروح أصيب بها أثناء العملية.

38 - واعتقل الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي ما لا يقل عن 153 شخصا من جنسيات لم تُحدد في 12 عملية لمكافحة تهريب البشر، معظمها في محافظة عكار في شمال لبنان. وفي 23 نيسان/أبريل، انقلب قارب قيل إنه كان يحمل 84 شخصا (معظمهم من المواطنين اللبنانيين وكذلك من اللاجئين السوريين والفلسطينيين) قبالة ساحل طرابلس بشمال لبنان، عقب اصطدامه بسفينة تابعة للجيش اللبناني. وتفيد التقارير بأن ما لا يقل عن 47 شخصا لقوا حتفهم أو ما زالوا في عداد المفقودين، بينما تم إنقاذ 37 شخصا. وفي وقت لاحق، وقعت احتجاجات عنيفة في جميع أنحاء البلد، مع الإبلاغ عن وقوع عدة إصابات في

طرابلس. وانضمت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة إلى عملية البحث والإنقاذ، في حين قدمت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة للناجين وأسر الضحايا، من خلال تقديم دعم في مجال الصحة العقلية ودعم نفسي واجتماعي. وفتح الجيش اللبناني تحقيقاً في الحادث؛ وألقي القبض على مواطن لبناني فيما يتصل بالحادث. ومنع الجيش اللبناني ثلاث محاولات أخرى لحركات غير نظامية، شارك فيها 168 فرداً، في 16 نيسان/أبريل في العريضة بشمال لبنان، وفي 28 نيسان/أبريل و 7 حزيران/يونيه في طرابلس. وحتى 8 حزيران/يونيه، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عشر محاولات للهجرة غير النظامية عن طريق البحر من لبنان، شملت 724 فرداً، في عام 2022.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

39 - قامت القوة المؤقتة بتطهير 130 7 متراً مربعاً من الأراضي في منطقة العمليات، حيث وجدت 1 618 لغماً مضاداً للأفراد وتخلصت منها. وأجرت البعثة 97 زيارة رصدٍ لضمان ومراقبة الجودة، ونظمت أربع مناسبات لاعتماد وحدة متخصصة في إزالة الألغام، وقدمت 10 إحاطات إعلامية للتوعية بالمخاطر من أجل 161 من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة المؤقتة من بينهم 19 امرأة. ودعمت القوة المؤقتة أيضاً المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام من خلال القيام بنشاط للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في كفر شوبا (القطاع الشرقي) استفاد منه 70 طالباً لبنانياً.

واو - ترسيم الحدود

40 - لم يحرز أي تقدم في ترسيم أو تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولم يحرز أي تقدم أيضاً فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم تردّ بعد الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المقترح في التقرير المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 المتعلق بتنفيذ القرار 1701 (2006) (انظر S/2007/641، المرفق).

41 - وفي أعقاب وصول سفينة عائمة للإنتاج والتخزين والتفريغ في 5 حزيران/يونيه إلى حقل كاريش للغاز لإنتاج الغاز لإسرائيل، قال الرئيس عون إن: "مفاوضات ترسيم الحدود البحرية لا تزال جارية، وبالتالي فإن أي عمل أو نشاط في المنطقة المتنازع عليها يشكل استفزازاً وعملاً عدائياً". وفي بيان مشترك صدر في 8 حزيران/يونيه، ذكر وزراء الدفاع والطاقة والشؤون الخارجية الإسرائيليون أن: "منصة الحفر تقع في الأراضي الإسرائيلية، على بعد عدة كيلومترات جنوب المنطقة التي تجري بشأنها مفاوضات بين دولة إسرائيل ولبنان ... ولن يضح الحفار الغاز من المنطقة المتنازع عليها ... وتعطي دولة إسرائيل الأولوية لحماية أصولها الاستراتيجية، وهي مستعدة للدفاع عنها". وفي 9 حزيران/يونيه، صرح الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، بأن: "إسرائيل ستبدأ في استخراج الغاز من هذا الحقل المشترك ... بينما مُنع لبنان حتى من الحفر والاستخراج من القطاعات غير المتنازع عليها. لذلك يجب وقف العمل الإسرائيلي". وفي الوقت نفسه، واصل عاموس هوكشتاين، كبير مستشاري الولايات المتحدة لأمن الطاقة، الدبلوماسية المكوكية بين الطرفين.

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

42 - في 15 أيار/مايو، أجرى لبنان انتخابات برلمانية، تنافس فيها 718 مرشحا من 103 قوائم في 26 دائرة على المقاعد البرلمانية البالغ عددها 128 مقعدا. ومن بين المرشحين البالغ عددهم 718، كانت هناك 118 مرشحة (16,4 في المائة)، مقابل 86 مرشحة (13,4 في المائة) في انتخابات عام 2018. وفي 6 و 8 أيار/مايو، أدلى 142 041 مغتربا في 58 بلدا بأصواتهم. وبلغت نسبة الإقبال الإجمالية على التصويت، بما في ذلك الناخبون من خارج البلد، 49,2 في المائة، مقارنة بنسبة 49,7 في المائة في عام 2018.

43 - وخصصت النتائج الرسمية المقاعد النيابية الـ 128 على النحو التالي: القوات اللبنانية، 19 مقعدا؛ والتيار الوطني الحر، 18 مقعدا؛ وحركة أمل، 15 مقعدا؛ وحزب الله، 13 مقعدا؛ والحزب التقدمي الاشتراكي، 8 مقاعد؛ وتيار قدامى المستقبل، 7 مقاعد؛ والكتائب، 4 مقاعد؛ والطاشناق، 3 مقاعد، والأحباش، مقعدان؛ والمردة، مقعد واحد؛ والنواب المستقلون، 15 مقعدا؛ والجماعات الناشئة، 13 مقعدا. وانتُخبت ثمان نساء، مقابل ست نساء في عام 2018. وتمثل أربع نساء جماعات ناشئة؛ وتمثل الأخريات القوات اللبنانية (اثنتان) والتيار الوطني الحر (واحدة) وحركة أمل (واحدة). ولم يشارك تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري في الانتخابات. وقُدّم خمسة عشر طعنا إلى المجلس الدستوري، وهو الآلية الرسمية لتسوية المنازعات الانتخابية، للطعن في النتائج في 10 دوائر.

44 - وفي الفترة التي سبقت الانتخابات، كانت هناك توترات متزايدة وتصاعد في الخطاب التحريضي بين المعسكرات السياسية المتنافسة، وكذلك ضد اللاجئين. ووجد استقصاء للتصورات أجرته الأمم المتحدة في نيسان/أبريل أن العلاقات بين اللبنانيين تدهورت بشكل كبير، حيث أشار 42 في المائة من المستطلعين إلى وجود علاقات سلبية، مقارنة بنسبة 3 في المائة في عام 2017. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، تم تسجيل ما لا يقل عن 40 حادثا مرتبطا بالانتخابات، منها التخويف والاعتداء المشدد وإطلاق النار وإلقاء القنابل اليدوية والتخريب، والمنع الفعلي للحملات الانتخابية في مناطق معينة، أسفرت عن مقتل شخص واحد وإصابة عدة أشخاص بجروح.

45 - وفي يوم الانتخابات، وردت أنباء عن وقوع عدة مشاجرات بين مؤيدي الأحزاب المتنافسة، وكذلك تهديدات أو مضايقة أو تخويف أو اعتداءات جسدية على الناخبين ومندوبي الأحزاب والمراقبين المحليين. وتمكن الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي من احتواء الأحداث. وجرى إطلاق نار احتفالي في مواقع مختلفة.

46 - وفي 16 أيار/مايو، وجدت مجموعة مراقبة محلية، هي الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، أن الانتخابات شابتها "انتهاكات صارخة، وتخويف، وضغوط مارسها عدة أحزاب سياسية". وفي 17 أيار/مايو، ذكرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي أن "ممارسات شراء الأصوات أثرت على حرية اختيار الناخبين وأدت إلى غياب تكافؤ الفرص"، ووُجدت أوجه قصور في الإطار القانوني، منها أوجه قصور تتعلق بتمويل الحملات الانتخابية، والمساواة بين الجنسين، والمساواة في الاقتراع، وصلاحيات لجنة الإشراف على الانتخابات. وأشارت البعثة إلى أنه يمكن تعزيز إمكانية وصول الناخبين وتنقيفهم لتيسير عملية التصويت للأشخاص ذوي الإعاقة.

47 - وتعاونت المنسقة الخاصة للبنان وفريق الأمم المتحدة القطري عن كثب مع الجهات صاحبة المصلحة في الانتخابات اللبنانية لدعم العملية الانتخابية، بسبل منها تقديم المساعدة التقنية. وعملت المنسقة

الخاصة أيضا مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين للدعوة إلى التعيين الفوري لرئيس وزراء جديد وتشكيل الحكومة بسرعة، فضلا عن تنظيم الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر في موعدها. وفي بيان صدر في 20 أيار/مايو، رحبت مجموعة الدعم الدولي للبنان "بإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها"، وحثت البرلمان الجديد على "إقرار التشريعات اللازمة لتأمين الاستقرار الاقتصادي، وتحسين الحوكمة، وسن الإصلاحات التي يحتاجها لبنان وشعبه على وجه السرعة"، ودعت إلى "التحرك سريعا لتشكيل حكومة يمكنها ... مواصلة العمل مع صندوق النقد الدولي ... من أجل إرساء أسس متينة للتعافي الاجتماعي الاقتصادي المستدام للبنان".

48 - وفي 31 أيار/مايو، أعاد البرلمان الجديد انتخاب نبيه بري رئيسا لمجلس النواب، وانتخب إلياس بو صعب نائبا لرئيس المجلس. ودعا بري، رئيس مجلس النواب، البرلمانين إلى الاتحاد "ضد تعميق الانقسامات" و "ضد المساس بحقوق لبنان السيادية في ثروته المائية والنفطية". وفي 7 و 10 حزيران/يونيه، انتخب البرلمان رؤساء وأعضاء لجانه المتخصصة الـ 16. وفي 15 حزيران/يونيه، دعا الرئيس عون إلى إجراء مشاورات برلمانية ملزمة في 23 حزيران/يونيه لتعيين رئيس وزراء يكلف بتشكيل حكومة جديدة.

49 - وفي 19 آذار/مارس، أعرب الشيخ أحمد ناصر محمد الصباح، وزير خارجية الكويت، لنجيب ميقاتي، رئيس وزراء لبنان، عن ارتياحه لمبادرات حكومة لبنان الرامية إلى استعادة العلاقات مع منطقة الخليج. وفي 8 نيسان/أبريل، عاد سفير المملكة العربية السعودية والكويت إلى بيروت.

50 - وفي 7 نيسان/أبريل، أعلن صندوق النقد الدولي عن اتفاق على مستوى الخبراء مع الحكومة اللبنانية "بشأن السياسات الاقتصادية الشاملة التي يمكن أن يدعمها ترتيب الصندوق الممدد لمدة 46 شهرا، بإتاحة المبلغ المطلوب البالغ [...]، الذي يعادل 3 بلايين دولار". ويتوقف الاتفاق على "تنفيذ كل الإجراءات المسبقة في حينها وتأكيد الدعم المالي من الشركاء الدوليين". وتشمل "الإجراءات المسبقة" الموافقة على استراتيجيات إعادة هيكلة البنوك والمالية العامة والدين، وموافقة البرلمان على موازنة الدولة لعام 2022، وتسوية أوضاع البنوك المتعثرة، وتعديل قانون السرية المصرفية، وتدقيق الأصول الأجنبية لدى مصرف لبنان المركزي، وتوحيد أسعار الصرف. ومن المتوخى أيضا تعزيز صلاحيات المصرف المركزي وهيكل حوكمته وتفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. وشدد صندوق النقد الدولي على ضرورة أن "توضح السلطات خططها الإصلاحية للجمهور".

51 - وقبل الدخول في وضع تصريف الأعمال في 22 أيار/مايو، قدم مجلس الوزراء إلى البرلمان ميزانية الدولة لعام 2022، ومشروع قانون ضوابط رأس المال، وتعديلا لجعل السرية المصرفية تتماشى مع المعايير الدولية. ووافق مجلس الوزراء أيضا، في جملة أمور، على خطط التعافي الاقتصادي وإصلاح قطاع الكهرباء وأجل الانتخابات البلدية إلى أيار/مايو 2023.

52 - وقبل حله في 21 أيار/مايو، مدد البرلمان نطاق رفع السرية المصرفية بما يمكن من إجراء مراجعة محاسبية قضائية للمصرف المركزي، واعتمد قانونا جديدا للمنافسة. وفي 29 آذار/مارس، وافق البرلمان على القانون لتغطية نفقات الانتخابات البرلمانية، وقاعدة إنفاق مؤقتة لتمويل الحكومة، بينما استمرت مراجعة اللجنة لميزانية الدولة لعام 2022.

53 - ومع ما تبقى من احتياطات أجنبية تقدر بنحو 11 بليون دولار، انخفض سعر الصرف غير الرسمي إلى مستوى قياسي بلغ 37 800 ليرة لبنانية مقابل الدولار في 27 أيار/مايو.

54 - واستمرت المظاهرات وعمليات إقامة الحواجز على الطرقات في جميع أنحاء البلد احتجاجاً على تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية. وفي 28 شباط/فبراير، حاول جندي متقاعد في صور في جنوب لبنان، إضرام النار في نفسه؛ وفي 6 أيار/مايو، أضرم شخص النار في نفسه في زحلة بالبقاع. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2022، زادت عمليات السرقة والنهب على مستوى البلد بنسبة 11,5 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021.

55 - ووجد برنامج الأغذية العالمي أن تكلفة الحد الأدنى لسلسلة الأغذية وصلت إلى 792 000 ليرة لبنانية في آذار/مارس، أي 15 ضعف ما كانت عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وهذا يشكل مخاطر خاصة على النساء والفئات المهمشة. وفي 14 آذار/مارس، بدأت الحكومة اللبنانية في دفع تحويلات نقدية إلى 147 000 أسرة لبنانية تعاني من فقر مدقع في إطار المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي الذي يموله البنك الدولي. وفي نيسان/أبريل، زاد برنامج الأغذية العالمي من تحويل المساعدات النقدية الشهرية إلى المواطنين اللبنانيين واللاجئين المسجلين في البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً.

56 - وتفاقت الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية في لبنان بسبب تدمير الصوغة الوطنية لتخزين الحبوب في انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، ومؤخراً، بسبب اعتماده الكبير على واردات القمح من أوكرانيا والاتحاد الروسي. وفي 9 أيار/مايو، أعلن وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني أن البنك الدولي وافق على قرض بقيمة 150 مليون دولار، ينتظر موافقة مجلس الوزراء والبرلمان، لتمويل واردات بديلة للقمح.

57 - وفي تقريره المؤرخ 11 نيسان/أبريل عن زيارته إلى لبنان (A/HRC/50/38/Add.1)، وصف أوليفيه دي شوتر، المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، أزمة البلد الاقتصادية التي هي "من صنع الإنسان" بأنها متجذرة في "نظام سياسي يعاني من تضارب المصالح" مع قطاع مصرفي ومصرف مركزي "غير خاضعين للمساءلة إلى حد كبير".

58 - ولم يتم بعد تفعيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمختفين قسراً في لبنان، والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب، بسبب عدم رصد مخصصات للميزانية. وفي 29 آذار/مارس، أذن البرلمان للحكومة بالمضي قدماً في عملية التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي 12 أيار/مايو، أعربت لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، عقب زيارة قامت بها إلى لبنان، عن "قلقها البالغ إزاء استمرار المشاكل المتعلقة بإقامة العدل، والاحتجاز المطول قبل المحاكمة، والاختطاف والظروف المعيشية المزرية في العديد من أماكن الحرمان من الحرية".

59 - وفيما يتعلق بالتحقيق في انفجار مرفأ بيروت، عين مجلس القضاء الأعلى في 21 آذار/مارس أعضاء في المقاعد الشاغرة في الهيئة العامة لمحكمة التمييز، رهناً بصدور مرسوم موقع من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير العدل والمالية. وفي 21 نيسان/أبريل، ألقت السلطات الإسبانية القبض على المالك المزعوم لشحنة نترات الأمونيوم التي وصلت إلى مرفأ بيروت في عام 2013، وهو مواطن برتغالي، وأفرجت عنه إفراجاً مشروطاً في انتظار تسليمه إلى لبنان.

60 - وفي 22 آذار/مارس، وجه المدعي العام العسكري تهماً إلى سمير ججعج بالقتل والتحريض على القتل، وبالحض على القتل فيما يتعلق بالاشتباكات الدامية التي وقعت في الطيونة ببيروت في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (انظر S/2021/953، الفقرة 57). ووصفت القوات اللبنانية التهم بأنها "ذات دوافع

سياسية“ وقدمت طلبا جديدا لإقالة المدعي العام. ولا تزال محاكمة 68 شخصا آخرين متهمين في القضية مستمرة.

61 - واستُدعي أحد الصحفيين بتهم تتعلق بانتقاد مسؤولين عموميين ومؤسسات عامة؛ واحتُجز صحفي لفترة وجيزة في مطار بيروت، واحتجز آخر أثناء إجراء محاورات مع السكان بشأن الانتخابات البرلمانية. ووجه أحد الصحفيين اتهامات قانونية ضد مرشح في الانتخابات البرلمانية لتهديده لحياته بعد نشر مقال انتقادي. وفي 26 أيار/مايو، زُعم أن صحفيين إثنين تعرضا للاعتداء على أيدي أفراد من الجيش اللبناني أثناء تغطيتهما لاحتجاج في بيروت. ولم يحرز أي تقدم في التحقيق في مقتل لُفمان سليم في 4 شباط/فبراير 2021.

62 - وواصلت الأمم المتحدة عقد حوارات مع نساء من الأحزاب السياسية التقليدية والجماعات الناشئة، وقدمت الدعم إلى 450 مرشحة محتملة بتنمية القدرات والمساعدة التقنية. وساعدت ثمانين شبكات للوساطة، أنشئت بين شباط/فبراير وأذار/مارس، في حل المنازعات المحلية المتعلقة بالحصول على الوقود، وإدارة النفايات، والعنف المدرسي، والعنف المجتمعي. وكجزء من جهود بناء السلام الأوسع نطاقا، قادت نساء من طرابلس وشمال البقاع حوارا مجتمعيا حول الحرب الأهلية والمصالحة في البلد.

63 - وفي 30 نيسان/أبريل، كان 852 703 أشخاص من اللاجئين وملتسمي اللجوء مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، من بينهم 839 086 لاجئا سوريا و 13 617 لاجئا وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وأوقفت الحكومة التسجيلات الجديدة للاجئين السوريين لدى المفوضية منذ عام 2015. وتقدر حكومة لبنان أن عدد اللاجئين السوريين في البلد يبلغ 1,5 مليون لاجئ. وحتى 31 آذار/مارس، تحققت المفوضية من عودة 1 658 لاجئا سوريا في عام 2022، أي أقل بقليل من نصف مجموع حالات العودة التي تم التحقق منها لعام 2021 (3 609). وتواصل السلطات اللبنانية عمليات ترحيل السوريين الذين دخلوا إلى لبنان أو عادوا إليه بصورة غير نظامية بعد 24 نيسان/أبريل 2019، دون تطبيق الضمانات الإجرائية القانونية في كثير من الأحيان.

64 - وفي 29 نيسان/أبريل، وفي أعقاب اجتماع للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالمشردين، ذكر وزير العمل والشؤون الاجتماعية أن لبنان لم يعد قادرا على استضافة اللاجئين. وأصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بيانا شددت فيه على ضرورة مواصلة التمسك بمبادئ حماية اللاجئين في لبنان، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية والحق في العودة الطوعية بأمان وكرامة، ودعت المجتمع الدولي إلى مواصلة الوقوف إلى جانب لبنان ودعم الأشخاص المحتاجين. وفي 10 أيار/مايو، قال عبد الله بوحبيب، وزير خارجية لبنان، في مؤتمر بروكسل السنوي السادس بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة، إن لبنان لا يستطيع انتظار التوصل إلى حل سياسي في الجمهورية العربية السورية ولم يعد لديه الموارد اللازمة لمنع القوارب من مغادرة شواطئه. وأكد السيد بوحبيب من جديد التزام لبنان بالعودة الآمنة والكرامة، ودعا إلى تقديم المساعدة في الجمهورية العربية السورية بدلا من لبنان.

65 - ونُظمت احتجاجات عديدة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كرد فعل على التطورات في القدس والأرض الفلسطينية المحتلة. وبما أن 86 في المائة من لاجئي فلسطين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، بزيادة عن نسبة 73 في المائة في تموز/يوليه 2021، فقد وقعت أيضا احتجاجات من جانب اللاجئين

الفلسطينيين للمطالبة بزيادة المساعدة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

66 - وحتى 19 حزيران/يونيه، سجل لبنان 1 103 711 حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبلغ عدد الوفيات المرتبطة بها 10 453 حالة وفاة. في 4 نيسان/أبريل، أعلن وزير الصحة العامة تخفيف التدابير الوقائية في الأماكن العامة، مع الاستمرار في تشجيع التطعيم ضد كوفيد-19. وبلغ عدد من تلقوا جرعة واحدة على الأقل من لقاح كوفيد-19 حتى 17 حزيران/يونيه ما مجموعه 2 695 953 شخصا، بمن فيهم اللاجئون السوريون والفلسطينيون والعمال المهاجرون.

67 - وفي 28 نيسان/أبريل، وقعت الحكومة والأمم المتحدة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025. ويعطي الإطار الجديد الأولوية للتنمية الطارئة من خلال دعم الفئات السكانية الضعيفة، بينما يرسى في الوقت نفسه الأساس للتنمية المستدامة الطويلة الأجل. وفي 20 حزيران/يونيه، تم توقيع اتفاق شراكة بين البرلمان والأمم المتحدة.

68 - وفي 30 نيسان/أبريل، بموجب خطة الاستجابة للطوارئ التي بدأ تطبيقها في 4 آب/أغسطس 2021 لمدة 12 شهرا، قُتمت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها دعما إنسانيا لإنقاذ الأرواح إلى ما يزيد على 600 000 من المواطنين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين الأشد ضعفا، من أصل 1,1 مليون شخص مستهدف (54 في المائة). وبحلول 17 حزيران/يونيه، تم تمويل الخطة بنسبة 51,6 في المائة بمبلغ 197 مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب البالغ 383 مليون دولار. وفي 16 حزيران/يونيه، تم تمديد الخطة حتى كانون الأول/ديسمبر 2022، مع دعوات للحصول على 546 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وتقدر الأمم المتحدة أن حوالي 2,5 مليون شخص في لبنان لديهم احتياجات إنسانية، من بينهم 2,2 مليون مواطن لبناني، و 208 000 لاجئ فلسطيني و 86 000 مهاجر.

69 - وخلال الربع الأول من عام 2022، بلغ التمويل المُبلّغ عنه ضمن إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان 33,5 مليون دولار، ورد منه مبلغ 25,8 مليون دولار كتمويل تم تلقيه ومبلغ 7,7 ملايين دولار مرّحل من عام 2021. وأبلغ صندوق التمويل الجماعي المُنشأ ضمن الإطار الاستراتيجي للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، وهو مرفق تمويل لبنان الذي يديره البنك الدولي، أن التزامات المانحين وتبرعاتهم المعلنة بلغت 73,9 مليون دولار، وأن مجموع المبالغ المدفوعة حتى 31 آذار/مارس وصل إلى 54,1 مليون دولار.

70 - وحتى 31 آذار/مارس، بلغ مجموع المساعدات الدولية الى لبنان التي أعلنتها الجهات المانحة التبرع بها 775 مليون دولار، منها مبلغ قدره 390,8 مليون دولار سُدد في عام 2022، ومبلغ 384,5 مليون دولار مرّحل من عام 2021. وأبلغت الجهات المانحة عن وجود التزامات لم تسدد بعد قدرها 318,2 ملايين دولار لعام 2022، والتزامات قدرها 246,2 مليون دولار لعام 2023 وما بعده. ومُوّلت خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام 2022 بمبلغ 666,3 مليون دولار، من أصل المبلغ المطلوب وقدره 3,2 بلايين دولار، حيث أبلغت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن ورود تمويل قدره 352,7 مليون دولار في عام 2022 ومبلغ 313,6 مليون دولار مرّحل من عام 2021. وفي 20 حزيران/يونيه، تم إطلاق نداء للحصول على مبلغ 3,2 بلايين دولار لتغطية الخطة حتى عام 2023.

71 - وفي 10 آذار/مارس، ألغت دائرة الاستئناف في المحكمة الخاصة بلبنان أحكام تبرئة حسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي، وأدانتهما فيما يتصل بالهجوم الذي وقع في بيروت في 14 شباط/فبراير 2005 وأسفر عن مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و 21 آخرين، وإصابة 226 شخصا بجروح. وفي 16 حزيران/يونيه، حكمت عليهما دائرة الاستئناف بالسجن مدى الحياة. ولا يزال مرعي وعنيسي وسليم جميل عياش، الذي أُدين سابقاً، مطلق السراح.

ثالثاً - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

72 - تماشياً مع خطة استمرارية الأعمال في جميع أنحاء البلد في لبنان والمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن كوفيد-19، خففت القوة المؤقتة القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 في 15 نيسان/أبريل.

73 - وعملاً بالتزامها بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام الرامية إلى تحسين سلامة وأمن حفظة السلام، داومت القوة المؤقتة على مراجعة خططها الأمنية وتدابيرها المتعلقة باتقاء المخاطر والتخفيف منها، بالتنسيق الوثيق مع السلطات اللبنانية. وظلت التدابير الأمنية الصارمة مطبقة في منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، وشملت استخدام مجموعة مرافقة مسلحة أثناء التنقلات الرسمية لجميع موظفي الأمم المتحدة. وتولت القوة المؤقتة تيسير إيفاد أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في 108 زيارات إلى منطقة العرقوب. وأثناء إطلاق الصواريخ والقصف، المشار إليها بالتفصيل في الفقرة 2 أعلاه، لجأ موظفو القوة المؤقتة بالقرب من الخط الأزرق إلى مخابئ.

74 - وواصلت القوة المؤقتة رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن اعتداءات خطيرة على حفظة السلام أو في ارتكاب تلك الاعتداءات. وفي 21 نيسان/أبريل، تم النظر في دعاوى الاستئناف المقدمة في محكمة التمييز العسكرية ضد الأحكام الصادرة في 24 آذار/مارس 2021 عن المحكمة العسكرية الدائمة فيما يتعلق بهجومين خطيرين خلفا إصابات في أفراد حفظ السلام التابعين للقوة المؤقتة في 26 تموز/يوليه و 9 كانون الأول/ديسمبر 2011. ومن المقرر عقد الجلسات التالية في 19 كانون الثاني/يناير 2023. وفيما يتعلق بمحاولة الهجوم على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في عام 2008، عُقدت جلسة في 9 حزيران/يونيه. ومن المقرر عقد الجلسة التالية في 7 آذار/مارس 2023.

75 - ولم يحرز أي تقدم في الإجراءات الجنائية المتعلقة بالحادث الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2018 في قرية مجدل زون (القطاع الغربي) (انظر S/2018/1029) أو الأعمال العدوانية ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في شقرا في 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، وبننت جبيل في 4 كانون الثاني/يناير 2022، ورامية في 25 كانون الثاني/يناير (انظر S/2022/214، الفقرة 70).

رابعاً - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

76 - في 20 حزيران/يونيه، تألفت قوام القوة المؤقتة من 995 من الأفراد العسكريين، من بينهم 701 امرأة (7 في المائة)، من 47 بلداً مساهماً بقوات؛ و 242 موظفاً مدنياً دولياً، من بينهم 95 امرأة (39,3 في المائة)؛ و 553 موظفاً مدنياً وطنياً، من بينهم 153 امرأة (27,7 في المائة). وضمت القوة

البحرية التابعة للقوة المؤقتة خمس سفن (أربع سفن مؤقتة) ومروحية واحدة، وتألف قوامها من 574 فردا من الأفراد العسكريين التابعين للقوة، من بينهم 25 امرأة (4,3 في المائة). وإضافة إلى ذلك، عمل 50 مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم 11 امرأة (22 في المائة)، مع فريق المراقبين في لبنان، تحت الإشراف العملياتي للقوة المؤقتة. والمرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد العسكريين تعمل برتبة عقيد؛ أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين فتعمل برتبة مد-2.

77 - وكجزء من جهود مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لدعم الأداء الفعال والمساءلة، أجرت القوة المؤقتة التقييم الفصلي للنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، الذي أكد فعالية عمليات البعثة.

78 - وتنفيذا للالتزامات المنصوص عليها في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ولأحكام القرار 2436 (2018)، انتهت القوة المؤقتة في 31 آذار/مارس من تقييم 14 وحدة تابعة لها، منها ثلاث سفن من حيث الاستعداد اللوجستي والتدريب والتأهب العملياتي. وتم تحديد نقائص طفيفة داخل ثلاث وحدات ومعالجتها. وفي نيسان/أبريل، شرعت البعثة المؤقتة في تقييم 19 وحدة إضافية بما في ذلك سفينتان.

79 - ووفقا لما ورد بالتفصيل في الفقرة 74 من التقرير S/2022/214، واصلت القوة المؤقتة مشاوراتها مع الطرفين بشأن جوانب إجراء تقييم لاستمرار أهمية موارد القوة المؤقتة (انظر S/2020/473)، عملا بالقرار 2539 (2020). ولتعزيز خلية التحقيق التقني، نظمت القوة المؤقتة دورة تدريبية لبناء القدرات التقنية في مجال التحقيق لمدة يومين في نيسان/أبريل، وتواصل تقييم طرائق زيادة عدد الموظفين المؤهلين الذين سيتم نشرهم في الخلية.

خامسا - السلوك والانضباط

80 - سجلت القوة المؤقتة ادعاءً واحدا بشأن حالة استغلال وانتهاك جنسيين وأربع حالات لسلوك غير مرضٍ. ولا تزال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان ملتزمين بالنقيد الصارم بسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتلقى جميع الأفراد الذين نُشروا مؤخرا تدريبات حول هذا الموضوع، وقُدِّمت إحاطات إلى جميع القادة العسكريين بشأن مسؤوليتهم حيال مسائل السلوك والانضباط. وواصلت البعثتان تنفيذ الأنشطة المتصلة بتدابير الوقاية والإنفاذ والتصحيح فيما يتصل بحالات سوء السلوك، وعززتا الجهود الرامية للتصدي لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والغش/الغش المفترض. ونظرا لاحتمال زيادة خطر التحرش الجنسي والعنف العائلي بسبب تطبيق تدابير مكافحة جائحة كوفيد-19 في منطقة العمليات، واصل الكيانان بذل جهود مستمرة لتوعية أفراد البعثة.

سادسا - ملاحظات

81 - كان إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها دليلا هاما على الالتزام بالتقاليد الديمقراطية في لبنان. ومن المهم الآن أن يتخذ القادة السياسيون في البلد الخطوة التالية وأن يشكلوا بسرعة حكومة شاملة للجميع وأن يعجلوا بتنفيذ الإصلاحات للاستجابة لتطلعات الشعب اللبناني واحتياجاته. ولا يمكن للبنان أن يتحمل استمرار النقاعس عن العمل في مواجهة أزمته الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة باستمرار. وأحدث أيضا البرلمان الجديد على تنشيط النقاش العام، والشروع في وضع قوانين تركز على الناس، وتعزيز الرقابة

البرلمانية، والالتفاف حول تشريعات الإصلاح الحاسمة. وإذ أُشير إلى تأجيل الانتخابات البلدية حتى أيار/مايو 2023، فإنني أشجع السلطات على البدء في الأعمال التحضيرية لضمان إجرائها ضمن الإطار الزمني المعدل.

82 - وإنني أشجب العنف وخطاب الكراهية والترهيب والمضايقة وشراء الأصوات التي تم الإبلاغ عنها خلال الانتخابات البرلمانية. وإذ أُشير إلى الخطوات الإيجابية نحو التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإذ أُعترف بالجهود التي تبذلها السلطات لزيادة إمكانية الوصول إليها أثناء الانتخابات، فإنني أشجع على اتخاذ تدابير مستدامة وملموسة لضمان أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من ممارسة حقوقهم ممارسة كاملة. ولئن كانت الزيادة في التمثيل السياسي للمرأة موضع ترحيب، فإنني أكرر دعوتي إلى اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة، بما في ذلك استحداث حصة للمرأة، إلى جانب تدابير الإنفاذ، وأحث على التمثيل المتساوي للمرأة والرجل بين أعضاء مجلس الوزراء في الحكومة المقبلة.

83 - وإذ أرحب بالاتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي، وهو خطوة أولى حاسمة نحو وضع برنامج للصندوق، فإنني أعول على البرلمان والسلطات الحكومية في المتابعة السريعة للإجراءات المسبقة المطلوبة، بما في ذلك إصلاحات المالية العامة والإصلاحات النقدية والمالية والإصلاحات في مجال الحوكمة. وأشجع الدول الأعضاء على النظر في تقديم دعم تمويلي إضافي لضمان نجاح برنامج صندوق النقد الدولي والمساعدة في وضع البلد على طريق التعافي المستدام. ويعد استمرار سخاء المانحين أمراً ضرورياً لدعم شعب لبنان والمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

84 - وإنني أدين إطلاق صاروخ من لبنان باتجاه إسرائيل وإطلاق النار من إسرائيل رداً على ذلك في 25 نيسان/أبريل. وينبغي للأطراف أن تتجنب أي عمل يحتمل أن يتسبب في وقوع إصابات وتصعيد سريع ويشكل مخاطر كبيرة على وقف الأعمال القتالية. وهذا الخرق لوقف الأعمال القتالية يؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة إلى معالجة الأحكام المعلقة من القرار 1701 (2006) ويحتمل أن يؤدي إلى تصعيد تترتب عليه عواقب وخيمة. وأكرر ندائي الموجه إلى جميع الأطراف لاحترام التزاماتها بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، ووقف هذه الانتهاكات واحترام وقف الأعمال العدائية.

85 - ويعد عدد الحوادث التي تمس حرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أمراً غير مقبول. فوصول البعثة إلى جميع أنحاء منطقة عملياتها بأكملها، بما في ذلك على طول الخط الأزرق بالكامل، أمر بالغ الأهمية لتنفيذ ولايتها. ومن دواعي القلق تركيب هياكل أساسية - منها في الأونة الأخيرة، الحاويات ذات الموقع المتميز للتحكم في الخط الأزرق - التي تقيد الوصول إلى الخط الأزرق أو رؤيته. ويجب الحفاظ على قدرة البعثة على القيام بدورياتها وأنشطتها بصورة مستقلة. وثمة تزايد في فقدان إمكانية الوصول إلى المناطق التي تُصنّف على أنها ملكيات خاصة، مما يؤثر على قدرة البعثة في هذا الصدد. ولا يزال من المهم للسلطات اللبنانية توعية المجتمعات المحلية بولاية البعثة، بما في ذلك حريتها في التنقل، سواء مع الجيش اللبناني أو بصورة مستقلة. وأكرر تأكيد التزام الجيش اللبناني بتيسير الوصول، وضرورة قيام حكومة لبنان بالتحقيق في أي قيود على حركة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويشمل ذلك ضمان سلامة أفراد القوة المؤقتة ومحاسبة أولئك الذين يهاجمون حفظة السلام.

86 - ولا أزال أشعر بالقلق إزاء وجود أسلحة غير مأذون بها في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، بما في ذلك الصواريخ التي أطلقت في 25 نيسان/أبريل والأسلحة التي لوحظت في ميادين إطلاق

النار في منطقة عمليات القوة المؤقتة. وتشكل جميعها انتهاكات للقرار 1701 (2006). وأدعو الجيش اللبناني إلى تيسير وصول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى المواقع المطلوبة كجزء من تحقيقاتها وتنفيذها اليومي لولايتها. ويعد استمرار منع الوصول إلى ميادين الرماية أمراً غير مقبول.

87 - ويشكل امتلاك أسلحة غير مأذون بها خارج نطاق سيطرة الدولة، وهو أمر يعترف به حزب الله نفسه وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة، انتهاكاً مستمراً وخطيراً للقرار 1701 (2006). وإني أهاب بحكومة لبنان أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان ألا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين 1559 (2004) و 1680 (2006) اللذين يطالبان بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان. ومن المهم معالجة العناصر المعلقة في القرار ومسألة استراتيجية الدفاع الوطني من خلال حوار وطني. ومن المهم أيضاً تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني اللبناني المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

88 - ويشكل ازدياد انتهاك إسرائيل للمجال الجوي اللبناني مصدر قلق بالغ. فعمليات التحليق هذه تشكل انتهاكاً للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية وتكدر حياة السكان اللبنانيين وتقوض مصداقية القوة المؤقتة. وأكرر إدانتني لكل انتهاكات السيادة اللبنانية وأدعو حكومة إسرائيل مجدداً إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية.

89 - وتنتهك الإجراءات التي اتخذها جيش الدفاع الإسرائيلي فيما يتعلق بسفينة للقوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة يومي 6 و 7 حزيران/يونيه للقرار 1701 (2006). ويجب على جميع الأطراف أن تنقيد بالتزامها باحترام سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وغيرها من موظفي الأمم المتحدة.

90 - ويشكل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي الجزء الشمالي من قرية عجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكاً مستمراً للقرار 1701 (2006) ويجب إنهاؤه. ويتعارض التعزيز المستمر للهياكل الأساسية الأمنية في منطقة عجر المحتلة مع الانسحاب الضروري لقوات الدفاع الإسرائيلية من المنطقة. وأحث السلطات الإسرائيلية مرة أخرى على الوفاء بالتزامها القانوني بالانسحاب من كل من عجر والمنطقة المتاخمة.

91 - وأشجع لبنان وإسرائيل على استئناف المحادثات بشأن حدودهما البحرية والبرية. وتظل الأمم المتحدة، من خلال ممثليها، على استعداد لدعم تلك العملية بناءً على طلب الطرفين وفي حدود قدراتها وولايتها.

92 - وبالإضافة إلى ذلك، أشجع الطرفين بقوة على الاتفاق على سبل المضي قدماً في حل نقاط الخلاف القائمة على طول الخط الأزرق. فأني أجري إجراءات أحادية الجانب في المناطق المتنازع عليها تهدد بتصعيد التوترات. وإذ أرحب بالتزام الطرفين بالتنسيق والاتصال، ويتجنب يؤر التوتر المحتملة مع استئناف البناء الإسرائيلي للجدار الخرساني على شكل حرف T، أحث الطرفين على دعم استئناف وضع علامات على الخط الأزرق حيثما تم الاتفاق عليها بالفعل. وأرحب كذلك بالإشارات التي تعيد بأن كلا الطرفين قد يكونان على استعداد لاستئناف المحادثات بشأن الخط الأزرق، استناداً إلى العمل السابق، للتوصل إلى ترتيبات عملية وحلول واقعية للمناطق المتنازع عليها.

93 - ومن الأمور المشجعة الزيادة في عدد أنشطة القوة المؤقتة المضطلع بها بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني عقب قيام القوة المؤقتة بتقديم دعم مادي مؤقت غير فتاك. ويبدو أنه كان للدعم المقدم أثر إيجابي على قدرة الجيش اللبناني ونطاق تغطيته. وبناء على ذلك، أدعو إلى دعم طلب حكومة لبنان لتمديد التدابير المؤقتة والخاصة التي تتخذها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دعماً للجيش اللبناني. وعلاوة على ذلك، واعترافاً بالروح المهنية للمؤسسات الأمنية للدولة خلال فترة الانتخابات، ونظراً لاستمرار الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية في البلد على مؤسساته الأمنية الحكومية ولخطر استغلال الجهات الفاعلة من غير الدول لأي فراغ أمني، فإنني أحث على زيادة المساعدة الثنائية المقدمة إلى الجيش اللبناني، بوصفه القوات المسلحة الشرعية الوحيدة في لبنان، وإلى جميع مؤسسات الدولة للأمن، حتى تتمكن من التصدي بفعالية لأي تحديات أمنية ناشئة.

94 - وإذ أرحب بافتتاح مقر الكتيبة النموذجية، أدعو الجيش اللبناني إلى العمل من أجل النشر الكامل التدريجي لقوات الكتيبة النموذجية، بما في ذلك بمشاركة جادة للنساء ضمن الأفراد العسكريين. وأشجع أيضاً الشركاء على المساعدة في تعزيز الحوار الاستراتيجي بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني ودعم تنمية القدرات وخطة النقل الجزئي للبحرية اللبنانية، بما في ذلك من خلال توفير السفن.

95 - وأدعو حكومة لبنان إلى الالتزام بسياساتها المتمثلة في النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعثا الصادر في عام 2012، وأدعو جميع الأطراف اللبنانية والمواطنين اللبنانيين إلى الكف عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدين أيضاً أي تحركات للمقاتلين أو للعتاد الحربي تتم عبر الحدود اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية في انتهاك للقرار 1701 (2006).

96 - وأكرر الدعوة إلى فتح تحقيق نزيه وشامل وشفاف في انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020. ومما يثير القلق أيضاً قضية مقتل لقمان سليم التي لم تحل بعد. وأحث البرلمان الجديد على اعتماد التشريعات اللازمة، تمسحاً مع المعايير الدولية، لتعزيز استقلال السلطة القضائية.

97 - وتجدر الإشادة بحسن الضيافة التي يوفرها لبنان باستمرار إلى اللاجئين، وكذلك مساهمات الجهات المانحة لضمان احتياجات الحماية. وأبعث بأحر التعازي إلى ضحايا حادث القارب المأساوي بالقرب من طرابلس وإلى أسرهم. وبينما تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها العمل على تهيئة الظروف الملائمة للعودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين، لا يزال من الضروري احترام الإجراءات القانونية الواجبة وضمان كرامة اللاجئين.

98 - وتسلط احتجاجات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الضوء على الحاجة الملحة لتوفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للأونروا. وإذ أرحب باجتماع اللجنة الاستشارية للأونروا في الفترة من 13 إلى 16 حزيران/يونيه في بيروت، فإنني أناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يزيد من دعمه حتى تتمكن الوكالة من تقديم الخدمات الأساسية والمساعدة الطارئة وضمان حماية مجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

99 - وأكرر الإعراب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد ومعدات عسكرية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفريق المراقبين في لبنان. وأكرر دعوتي لهم إلى زيادة عدد النساء بين الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. وأعرب عن تقديري للمنسقة الخاصة لشؤون لبنان، يوانا فرونييتسكا، ولموظفي مكتبها؛ واللواء آرولفو لاسارو ساينس، رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها، والأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في القوة المؤقتة تحت قيادته؛ ولأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

Restriction of the freedom of access and movement of the United Nations Interim Force in Lebanon from 19 February to 20 June 2022

1. In its resolution [2591 \(2021\)](#), the Security Council urged the parties to ensure the freedom of movement of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) in all its operations including access to all parts of the Blue Line are fully respected and unimpeded. It called on the Government of Lebanon to facilitate prompt and full UNIFIL access to sites requested by the Mission for the purpose of swift investigations, in line with resolution [1701 \(2006\)](#), while respecting Lebanese sovereignty.

2. During the reporting period, UNIFIL conducted an average of 6,135 monthly patrols during the day and night, of which 2,346 (38.2 per cent) were foot patrols. The Mission conducted an average of 2,270 patrols each month along the Blue Line, both by vehicle and on foot (47.9 and 52.1 per cent, respectively). In addition, the Mission conducted an average of 83 helicopter patrols, 895 inspection activities, including the conduct of temporary and permanent checkpoints, and counter rocket launching operations each month. While the freedom of movement of UNIFIL was respected in most cases, the Mission continued to experience some restrictions as detailed below. This includes, on several occasions, lack of access to areas that were qualified as private property, which is placing undue restrictions on the Mission's ability to conduct patrols and activities independently.

3. The Lebanese Armed Forces continued to object to some patrol routes proposed by UNIFIL to expand its presence outside main routes and municipal centres on the grounds that they were either private roads or areas of strategic importance to the Lebanese Armed Forces. UNIFIL has consistently followed up on reported incidents with the appropriate authorities. It continuously engages with the Lebanese Armed Forces to secure freedom of movement and unrestricted access to all areas within its area of operations.

Access to all locations of interest

4. UNIFIL is yet to gain full access to several sites of interest. This includes the firing ranges observed by the Mission's air reconnaissance patrols as well as a number of Green without Borders sites close to the Blue Line. Repeated formal requests have been put to the Lebanese Armed Forces. Access to those locations is required both in connection with investigations and as part of the Mission's daily monitoring of the Blue Line, as mandated under resolution [1701 \(2006\)](#) and recalled in resolution [2591 \(2021\)](#). UNIFIL observed the installation of several containers near the Blue Line in April and May, reportedly associated with Green without Borders. The placement of these containers has resulted in new restrictions of UNIFIL's access to the Blue Line. A barrier was placed (in the form of a chain) blocking the road to one container and, in several instances, peacekeepers were verbally threatened against entering the area. The Lebanese Armed Forces has committed to facilitating UNIFIL's unimpeded access to the Blue Line at these locations.

Freedom of Movement incidents

5. On 5 March, a UNIFIL logistics convoy deviated by mistake from their planned route in Brashit (Sector West). After stopping to turn around, the convoy was surrounded by a group of individuals in civilian clothes. Shortly thereafter, some of

* Circulated in the language of submission only and without formal editing.

these individuals became aggressive and demanded that the UNIFIL personnel hand over their cell phones, and for the UNIFIL vehicles to be searched. UNIFIL activated a quick reaction team and requested the assistance of the Lebanese Armed Forces. With their arrival, the crowd dispersed, and the convoy continued towards the base together with the Lebanese Armed Forces. Following the incident, the Mayor of Brashit told UNIFIL that the patrol had been stopped as it was not accompanied by the Lebanese Armed Forces in an area which UNIFIL does not usually patrol.

6. On 7 March, an Observer Group Lebanon vehicle patrol left the main road to drive towards the municipality of Kafra (Sector West). Shortly thereafter, a vehicle with two individuals in civilian clothes gestured for the patrol to stop and turn back. To avoid escalation, the patrol reversed and returned to the main road. The car followed the patrol vehicle for approximately two kilometres. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces.

7. On 8 March, a UNIFIL patrol conducted in close coordination with the Lebanese Armed Forces, deviated from its planned route in the vicinity of Marwahin (Sector West) as the route it was scheduled to take was blocked with stones and dirt. As the patrol took an alternative road, an individual in a vehicle blocked access. The Lebanese Armed Forces addressed the individual, who claimed that the patrol could not use the road as it was located on private property and advised use of another road, leading to Marwahin. After the arrival of the Lebanese Armed Forces, the peacekeepers resumed their patrol together with the Lebanese Armed Forces. Following the incident, the Mayor of Marwahin stated to UNIFIL that the patrol was stopped because it was heading towards private property.

8. On 16 March, a UNIFIL liaison branch vehicle deviated from its planned route, due to a misplaced road sign in the village of Blida (Sector East). A motorbike and a vehicle blocked the road and the patrol was surrounded by approximately 15–20 individuals. Some started hitting the vehicle, demanding that the peacekeepers hand over their phones and equipment. One of the individuals then opened a vehicle's door and grabbed three cell phones, a tablet, and a camera. In resisting, one of the peacekeepers was slightly injured. UNIFIL alerted the Lebanese Armed Forces, and upon their arrival, they escorted the UNIFIL vehicle out of the area. Subsequently, the Lebanese Armed Forces retrieved the cell phones and the camera, but the tablet and the camera memory card are still missing. UNIFIL contacted the Mayor of Blida, who responded that the patrol had ignored the road sign and stopped at a narrow village road.

9. On 25 March, a UNIFIL patrol was stopped by two individuals in civilian clothes, who placed a vehicle across the road in Ash Sh'aytiyah (Sector West). The individuals asked the peacekeepers if they were carrying cameras or similar equipment. After receiving a negative response, the individuals requested the patrol to leave the area and followed them until they reached Ash Sh'aytiyah. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces about the incident.

10. On 28 March, an Observer Group Lebanon foot patrol was stopped by an individual in civilian clothes in Aytarun (Sector West), who stated that UN personnel could not conduct a foot patrol in the area without the Lebanese Armed Forces. The individual's attitude was calm. Subsequently, a municipal police officer and two additional individuals arrived at the scene. Shortly thereafter, officers from the Lebanese Armed Forces arrived but could not persuade the first individual to allow the foot patrol to continue. The Observer Group Lebanon personnel returned to the base, without further incident.

11. On 1 April, a UNIFIL vehicle patrol in Dayr Quanun (Sector West) was stopped by six individuals who placed three vehicles across the road. They demanded the

peacekeepers to leave the area. The patrol then turned around and used a different route. The Lebanese Armed Forces was informed about the incident.

12. On 8 April, a UNIFIL vehicle patrol encountered three vehicles positioned across the road in Zibqin (Sector West). One individual asked the patrol to leave the area and another pointed a laser beam, while a third filmed the encounter on his cell phone. Subsequently, the civilians moved their vehicles, enabling the peacekeepers to continue the patrol, as planned.

13. On 13 April, a UNIFIL vehicle patrol, accompanied by the Lebanese Armed Forces entered a narrow street in Blida (Sector East). While trying to reverse, one of the UNIFIL armoured personnel carriers damaged a concrete slab covering a septic tank. Local residents surrounded the patrol. The crowd dispersed with the arrival of the Lebanese Armed Forces, accompanied by a representative of the village administration. The peacekeepers were then able to resume their patrol.

14. On 14 April, a UNIFIL patrol was blocked by two vehicles positioned across the road in the vicinity of Kunin (Sector West). Two of the five individuals disembarked and one took photographs of the patrol with a mobile phone. When one of the two vehicles left the location, the patrol reversed and continued its movement while the other vehicle followed it for some time. Eventually, the patrol returned to its base without any further incident.

15. On 20 April, a UNIFIL patrol on its way to meet up with the Lebanese Armed Forces encountered two vehicles and a scooter positioned across the road near Brashit (Sector West). As the patrol came to a halt, it was surrounded by 10 additional vehicles with 12 individuals. While calm and non-adversarial, some of the civilians asked to look inside the UNIFIL vehicles, which the peacekeepers did not allow. Shortly thereafter, the Lebanese Armed Forces arrived, the crowd dispersed, and the peacekeepers started the planned patrol. Following the incident, the Mayor of Kunin called on UNIFIL to coordinate with the Lebanese Armed Forces, when patrolling in residential areas.

16. On 22 April, 13 individuals in civilian clothes blocked the path of a UNIFIL patrol in the vicinity of Bint Jubayl, placing scooters and vehicles across the road. Some took pictures of the patrol and the crowd grew over the next 30 minutes. The situation became increasingly tense with some individuals throwing stones, breaking the taillights of the UNIFIL vehicle, and deflating tyres. The patrol requested the intervention of the Lebanese Armed Forces who arrived after approximately 30 minutes with most of the crowd dispersing. Three civilian vehicles were still blocking the road when a stone was flung shattering a side window of the UNIFIL vehicle, causing minor injury to a peacekeeper. The patrol was able to return to base and the injured peacekeeper was taken for medical treatment.

17. On 4 May, a UNIFIL patrol heading to meet with the Lebanese Armed Forces encountered a barrier in the vicinity of Aytarun (Sector West). Three individuals explained calmly that the road was private and belonged to Green without Borders. The peacekeepers also observed signs stating that the road was private. The patrol took another road to the meeting point, before carrying out its planned itinerary. The Lebanese Armed Forces was informed.

18. On 8 May, UNIFIL personnel stopped in the vicinity of Ghanduriyah (Sector East) awaiting the arrival of the Lebanese Armed Forces to conduct a coordinated patrol. Three individuals in civilian clothes approached the patrol and demanded that the peacekeepers leave the area. They then tried to open the door of one patrol vehicle and ripped a United Nations flag. As the patrol left to return to its position in Adshit al Qusays and meet the Lebanese Armed Forces, a vehicle followed the patrol for approximately 30 minutes. With the arrival of the Lebanese Armed Forces at Adshit

al Qusays, UNIFIL and Lebanese Armed Forces personnel conducted the patrol as planned.

19. On 22 May, six vehicles were parked across the road in Bayt Yahun (Sector West) blocking a UNIFIL vehicle patrol en route to meet the Lebanese Armed Forces. The individuals did not show any other signs of unfriendly or aggressive behaviour. After UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces about the incident, Lebanese Armed Forces personnel arrived and escorted the UNIFIL patrol out of the area.

20. On 30 May, an Observer Group Lebanon patrol stopped near a Green without Borders site in Aytarun (Sector West), to monitor the Blue Line from its observation point. Two individuals in civilian clothes told the patrol in a calm manner to leave the location. The two individuals asserted that an increase in UN patrols had been observed, some taking photographs, and that UN patrols would no longer be allowed to approach the site. The peacekeepers explained the mandate but were then warned that it would be the last time this message was conveyed in a “polite manner”.

21. On 2 June, four individuals in civilian clothes with two vehicles blocked the road of a UNIFIL patrol on its way back to its base, in the vicinity of Ramyah (Sector West). The individuals demanded the peacekeepers get out of their vehicle and seized a GPS and a cell phone. UNIFIL deployed reinforcement to the area and informed the Lebanese Armed Forces. After negotiations by the patrol leader, the peacekeepers were able to leave. There were no injuries to peacekeepers or damage to vehicles. The GPS and cell phone remain missing.

22. On 6 June, the Israel Defense Forces Navy warned a UNIFIL Maritime Task Force vessel patrolling the UNIFIL maritime area of operation in the vicinity of Karish gas field against approaching the area. Six Israeli fighter aircraft maneuvered near the UNIFIL vessel, triggering supersonic booms and launching several flares. On 7 June, six Israeli fighter aircraft flew over the same vessel. The UNIFIL vessel also detected the electronic signature of a fire-control-radar in lock-on-mode towards it.

23. On 9 June, while conducting a planned reconnaissance activity, a UNIFIL patrol encountered a chain across the road in the vicinity of Deir Mimess (Sector East). The patrol continued its movement using an alternative road. The mayor stated that landowners barred access to their roads to prevent trespassing. UNIFIL has raised the issue with the Lebanese Armed Forces.

24. On 11 June, an individual in civilian clothes with a hand-held radio came out of a prefab container in Blida as a UNIFIL foot patrol was passing nearby. The individual urged the patrol to leave the area. The patrol made a U-turn and left the area. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces.

25. On 11 June, three individuals in civilian clothes emerging from a prefab container in Arab El Wazzani (Sector East) stopped a UNIFIL patrol and urged the patrol in an unfriendly manner to immediately leave the area. UNIFIL continued the patrol using an alternative route. Some hours later, a second UNIFIL patrol was stopped by four individuals coming out from the same container, with the individuals stating that they had previously warned UN personnel from coming to the area and that “next time” they would be “killed”. Following this, the individuals tried unsuccessfully to seize weapons from the peacekeepers. The patrol made a U-turn and left the area. As it was leaving the area, the individuals threw stones at the patrol. There were no injuries to personnel, nor damage to the vehicles. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces about the incidents.

26. On 15 June, a UNIFIL vehicle patrol in close coordination with the Lebanese Armed Forces encountered three individuals in civilian clothes on a road in the vicinity of Blida (Sector East). The individuals, who stood on the road in front of the

patrol, made hand gestures and shouted, “go back!” UNIFIL and the Lebanese Armed Forces personnel continued their patrol using an adjacent road. Following the incident, UNIFIL was informed that the road was closed to traffic due to road maintenance.

27. On 17 June, three teenagers on motorbikes approached a UNIFIL patrol, which was operating in close coordination with the Lebanese Armed Forces, near Kunin (Sector West). One of the teenagers hit one of the patrol vehicles with his fist, while another one hit it with a blunt object, making a hole in the rear window. The teenagers quickly left the area and the peacekeepers returned to camp escorted by the Lebanese Armed Forces. There were no injuries to UNIFIL personnel.

UNIFIL's support to the Lebanese Armed Forces further to OP 11 of resolution 2591 (2021)

1. Operative paragraph 11 of resolution 2591 (2021) requested UNIFIL, in line with resolution 1701 (2006), to take temporary and special measures to support and assist the Lebanese Armed Forces with the provision of relevant additional non-lethal material (fuel, food and medicine) and logistical support, for a limited period of six months, within the mission's existing resources and without implications to the increase of the budget level, in the framework of the Lebanese Armed Forces-UNIFIL joint activities and in compliance with the United Nations Human Rights Due Diligence Policy (HRDDP). The relatively short timeframe for the provision of material assistance meant that most of the support was delivered in February 2022, with its impact largely felt in March and April 2022. The temporary assistance provided by UNIFIL enabled the Lebanese Armed Forces to increase its operational tempo in UNIFIL's area of operations.

Support provided

2. During the preparatory phase between September and October 2021, UNIFIL and the Lebanese Armed Forces developed an assistance plan focused on food and fuel, taking into account both vehicles and personnel requirements for joint UNIFIL-Lebanese Armed Forces activities. The plan was based on the needs and absorption capacity of the Lebanese Armed Forces and UNIFIL's available resources and supply-chain lead times. On 10 December, UNIFIL and the Lebanese Armed Forces signed a Memorandum of Understanding (MOU) detailing provisions, oversight, and compliance with the HRDDP. The delivery plan was implemented until the end of February 2022, with the understanding that the Lebanese Armed Forces would be able to continue utilising the fuel and non-perishable rations provided.

3. Altogether, by the end of February 2022, UNIFIL provided 210,000 litres of diesel fuel, vehicle maintenance, food rations for 162,000 meals, medicines, medical equipment, and personal protective equipment. Provisions were largely drawn from UNIFIL's existing stocks or using existing contracts. The purchase of critical medicines requested by the Lebanese Armed Forces included utilisation of existing contracts where items were no longer available in Lebanon. The Mission ensured all oversight requirements, as set out by the Security Council and detailed in the MOU, were met through formal validation of delivered quantities each month. The assistance was valued at a total of US \$328,000.

Impact assessment

4. Overall, operational activities in close coordination with the LAF have risen demonstrably, although not to the peak of the levels registered prior to October 2019. Whereas in the period before December 2019, UNIFIL was conducting an average of 22.2 per cent of its operations in close coordination with the LAF, the average dropped to a low of 13.8 per cent in July 2021. By April 2022, with the bulk of assistance having been provided in February, operations conducted in close coordination with the LAF reached an average of 18.3 percent.

5. The positive impact of UNIFIL's assistance was most clear with regards to fuel support and vehicular activities, as fuel provision by UNIFIL offset some of the constraints of the Lebanese Armed Force caused by rapidly rising fuel prices. (Fuel

** Circulated in the language of submission only and without formal editing.

prices have more than tripled in Lebanon between January and the end of March). From an average of 215 monthly joint vehicle patrols during October 2021–January 2022, joint vehicle patrols rose to 263 in March, 282 in April, and 277 in May 2022. The minor dip in May includes the electoral period (13-17 May), during which the activities of the Lebanese Armed Forces focused on securing polling sites. UNIFIL maintained a low operational profile during this period. In June, 273 joint vehicle patrols are planned. Joint foot patrols and market walks, which are vital for force acceptance, also rose significantly. From 76 foot patrols in February, there were 200 in March, 191 in April, and 195 in May, with a target of 228 for June.

6. With the provision of food and medicines, UNIFIL delivered a small yet useful set of goods to Lebanese Armed Forces troops amidst a sharp decrease in the purchasing value of their salaries. The resulting morale boost and the valuable impact of the overall assistance have been recognized by Lebanese government officials in communications with senior UN officials.

7. UNIFIL's operations in close coordination with the Lebanese Armed Forces help facilitate the acceptance of UNIFIL by local communities and are essential to UNIFIL's mandate implementation. The joint operations also contribute to the objective of resolution 1701 of supporting the extension of state authority in southern Lebanon. Given the continuing devaluation of the Lebanese currency, rising fuel prices, and many competing demands, the Lebanese Armed Forces is likely to require continued international assistance in order to maintain critical operational capacity in UNIFIL's area of operations in the months ahead.

Implementation of the arms embargo

1. In paragraph 21 of its resolution [2591 \(2021\)](#), the Security Council recalled paragraph 15 of resolution [1701 \(2006\)](#), according to which all States shall take the necessary measures to prevent, by their nationals or from their territories or using flag vessels or aircraft, the sale or supply of arms and related materiel to any entity or individual in Lebanon other than those authorized by the Government of Lebanon or the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL). The United Nations continued to engage with Member States on allegations of weapons transfers and efforts to address such violations of resolution [1701 \(2006\)](#).
 2. On 1 June, I received a response from the President of the Republic of Lebanon to the letter dated 15 February 2022 from the Under-Secretary-General for Political and Peacebuilding Affairs addressed to the Permanent Representative of Lebanon, which reiterated my request that the Government of Lebanon share with the Secretariat any pertinent information or developments related to the arms embargo.
 3. Paragraph 15 of resolution [1701 \(2006\)](#) stipulates that all States shall take the necessary measures to prevent, inter alia, the sale or supply to any entity or individual in Lebanon of arms and related material of all types. During the reporting period, no other new information was shared with the Secretariat in this regard.
 4. The United Nations remains committed to supporting overall compliance by the parties with resolution [1701 \(2006\)](#) in all its provisions and to advancing its implementation. This applies to the implementation of the arms embargo under paragraph 15 of resolution [1701 \(2006\)](#) and any decision that would be adopted by the Security Council in this regard. I look forward to continued dialogue with the Council and its members on furthering our joint goal of the full implementation of resolution [1701 \(2006\)](#).
-